"إمبراطورية القطن": الدولة والسلطة والقانون، وصناعة السوق العالمية

يقدّم كتاب "إمبراطورية القطن: تاريخ عالمي" لسفن بِكَرت، الذي ترجمه إلى العربية مصطفى قاسم؛ و صدرت الترجمة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، نموذجًا تحليليًا نادرًا في كتابة التاريخ العالمي و تنوعاته بين الاقتصاد والأنثربولوجيا والدين والسياسة والعسكرة؛ و تداخلات العمالة و العبودية و الحرب وإعادة الإعمار ، لأنّه يختار القطن بوصفه عدسة تفسيرية تقود القارئ من العصر البرونزي إلى عصر الركود و الحروب وصولًا إلى سلاسل التوريد المعاصرة، ثم يستخدم هذه العدسة كي يعيد ترتيب أسئلة كبرى ظلّت راسخة في سرديات الثورة الصناعية والرأسمالية. يبدّل القطن في هذه العدسة الحكاية المألوفة التي تجعل أوروبا مركز الابتكار، ويجعل السوق الحرّ محرّك التقدم، ويجعل التكنولوجيا سببًا أول، بينما يصوغ بِكَرت سردية تُظهر الاقتصاد الحديث كبنية عالمية صُنعت عبر تجميع شروط متباعدة، فيها أرض مناسبة، وعمل مكثّف، وتمويل، ونقل، وتجارة، ثم سلطة سياسية قادرة على فرض انتظام هذا التجميع عبر مسافات شاسعة وأزمنة طويلة. تظهر جرأة الكتاب لأنه يقرأ التاريخ كعملية تنظيم تجعل الإنتاج ثابتًا ويمكن الاعتماد عليه عبر القارات، لا كحكاية اختراعات متتالية، ويقدّم القطن بوصفه السلعة التي دفعت العالم إلى تنسيق عمل الناس والزرع والنقل والمصانع والحياة اليومية وأساليب الحياة Lifestyles وتبعاتها في أماكن بعيدة ضمن جدول واحد ومسار إنتاج موحّد.

القطن قبل أوروبا والرأسمالية الحربية

يعرض بِكَرت في كتابه نصًا مكثفًا يراهن على التفاصيل والإحصاءات (مثل إحصاءات وارشيف مكتبة الكونغرس) والحواشي التفسيرية والشروحات بوصفها جزءًا من قوة الإقناع، ويجمع بين النظر من أعلى إلى الاتجاهات الكبرى والمفاهيم الأوسع، ثم النزول إلى قصص فعلية وشهادات محددة تمنح البنية التاريخية للإمبراطورية أساسها الإنساني والتفاعلي مع الصنّاع والكسبة. تجعل هذه المزاوجة الكتاب قريبًا من جمهور واسع من الناس البسطاء الذين يرتبطون عاطفيًا ببيئة الكسب والمعيشة والجدّ والتعب في الحصول على لقمة العيش، رغم طابعه الأكاديمي؛ ولأن القارئ يمسك بالخيط العام، ثم يرى أثره في حياة أفراد ومجتمعات، ويقرأ التاريخ كشبكة علاقات تتبادل الضغط والنفوذ والكسب عبر القارات.

يقع الكتاب في 14 فصلًا بين خلفية تاريخية للقطن وماهيته وكيف اكتشفه الإنسان قبل حوالي 5000 عام، و تنقل

بين السرديات الدينية والثقافية لهذه النبتة وكيف اكتسبت ألقها بين الحضارات المتعاقبة؛ و كيف أثّر العرب والسلمون في نقل هذه النبتة و تجارتها إلى أوروبا، بما ينفي أساسًا أصالة النبتة أوروبيًا، على اعتبار أن مدنًا مثل إشبيلية وقرطبة كانت تحتوي مصانع للقطن بحلول عام 950م؛ لينتقل بعدها إلى مدن إيطاليا و فرنسا وألمانيا مع منافسة و طلب عالٍ على القطن القادم من الشرق. ثم يتحدث عن بناء خطوط الإمداد والمقايضات للحصول على القطن و الرأسمالية الناشئة و تبعاتها القانونية والإنسانية والأخلاقية والاقتصادية و الفروقات بين الرأسمالية الحربية و الرأسمالية الصناعية، إذ أن الأوروبيين كانوا يدفعون للحكام الأفارقة لاصطياد العبيد لهم مقابل منتجات النسيج الهنود؛ حيث كان الحكام الافارقة يطلبون منتجات القطن مقابل العبيد والشبان الافارقة وتصديرهم إلى أوروبا ضمن تشكيل نظام اقتصادي جديد قائم على الاستيطان و القتل و أساطيل الحماية والصادرات البشرية مقابل القطن و منتجاته بما يخدم نظرة الغرب الاستعمارية حتى للقطن و امبراطوريته.

عاش القطن تاريخًا طويلًا في وادي السند ومصر والهند وفلسطين والصين والبيرو ، وتحوّل إلى منسوجات عالية القيمة ضمن شبكات تجارة وخبرة حرفية سبقت زمن المصانع بقرون كثيرة، ومع هذا الإرث يصبح صعود أوروبا حدثًا يحتاج تفسيرًا مركّبًا؛ فالقارة التي ظلّ القطن فيها أقل حضورًا في الاستهلاك الراقي مقارنة بالمراكز الآسيوية، وجدت نفسها في لحظة توسع أطلسي أمام فرصة لإعادة تشكيل النظام بأكمله، وبذلك يضع بِكَرت القارئ أمام مفارقة تأسيسية فيها مركزية أوروبا في رأسمالية القطن حيث جاءت عبر إعادة تنظيم عالم كان يمتلك بالفعل معرفة زراعية وصناعية وتجارية سابقة عليها، ثم تحويل هذه المعرفة إلى خدمة لبنية صناعية جديدة تشغّلها المصانع الأوروبية وتغذيها الأطراف.

يتمثل المفهوم الأكثر تأثيرًا في الكتاب في رأسمالية الحرب، وهو مفهوم يعيد تسمية مرحلة تاريخية كاملة كي يلتقط طبيعتها التشغيلية؛ إذ فيها توسّع تجاري مدعوم بقوة بحرية، واستعمار يربط الأرض بالمركز، ومصادرة موارد تُبدّل أنماط الزراعة، وعبودية تخلق كتلة عمل قابلة للجدولة، ثم شبكات ائتمان وتأمين ومحاسبة تجعل العنف قابلًا للحساب داخل دفاتر التجار والمموّلين. ومن خلال هذا الإطار يتعامل الكتاب مع القوة السياسية باعتبارها أداة إنتاج تُخفّض المخاطر وتزيد انتظام الإمداد، لأن مصانع الغزل والنسيج تحتاج تدفقًا ثابتًا للألياف قبل أشهر من الحصاد، ويحتاج المستثمرون عوائد قابلة للتوقع، ويحتاج التجار عقودًا قابلة للإنفاذ عبر المحيطات، ويحتاج النظام كله جهازًا

يضمن سير هذه الالتزامات؛ فتغدو الإمبراطورية جهازًا لوجستيًا أكثر منها مجرد امتلاك أراضٍ، وتغدو الحرب طريقة تنظيم وليست حادثًا جانبيًا.

"إمبراطورية القطن": الدولة والسلطة والقانون، وصناعة السوق العالمية



بين الشرق والغرب

تَظهر أطروحة الكتاب بأوضح صورها عبر قصة الهند ، وهي مركز تاريخي لإنتاج المنسوجات القطنية عالية الجودة، ثم ساحة لإعادة تشكيل قسرية عبر سياسات استعمارية وتعريفات وحماية تجارية واستثمار رسمي في تفوق المصانع البريطانية، حيث تتحول الهند تدريجيًا من بائع قوي للمنسوجات في السوق العالمية إلى مورد للألياف الخام، ثم إلى سوق ضخم لصادرات القطن البريطانية. تتجلى هنا فكرة الأسواق المصممة بدل الأسواق المتشكلة تلقائيًا والعشوائية، لأن الهيمنة الصناعية احتاجت إعادة توزيع الأدوار داخل الإمبراطورية؛ بحيث يكون لدينا تصنيع في المركز، وزراعة في الأطراف، وتدفق أرباح يرسّخ هذا التقسيم، وبذلك يعرض بِكَرت العلاقة بين التنمية والتراجع بوصفها علاقة واحدة متزامنة، حيث يزداد التصنيع في مانشستر مع تفكيك صناعة النسيج في مناطق كانت تملك تاريخًا صناعيًا طويلًا.

العبودية والعمل القسري والقطن الرخيص

يعامل بِكَرت العبودية بوصفها قلبًا تشغيليًا لإمبراطورية القطن، لأن القطن الرخيص يحتاج عمالة رخيصة، ثم يجد النظام في العبودية نموذجًا لإنتاج منخفض التكلفة عالي الانضباط، خصوصًا بعد توسع زراعة القطن في الأميركيتين ضمن مناخات مناسبة. ومع تناقص اليد العاملة الأصلية نتيجة الأوبئة، يصبح الاستعباد الأفريقي حلًا مهيمنًا، ثم تدخل المنسوجات القطنية نفسها في دورة مادية قاسية حين تُستخدم كوسيلة دفع في تجارة العبيد؛ ليغدو المنتج الصناعي جزءًا من آلية تمويل الملكية البشرية التي ستزرع المادة الخام اللازمة لتشغيل المصانع التي صنعت ذلك المنتج في الأساس، وهذه الحلقة تكشف منطقًا يكرره الكتاب، بحيث أ القيمة الصناعية تنمو عبر ربط الإنتاج بالعنف، ثم إعادة تدوير العائد داخل النظام نفسه.

فمثلاً، خلال الفترة الممتدة بين 1820 و1832 انتقلت مساحات واسعة من أراضي سكان الاتشوكتاو الأصليين إلى أيدي مستوطنين بيض عقب معاهدات مفروضة بالقوة وصراعات مسلحة، لتبدأ مرحلة تأسيس مزارع قطن كبرى في

دلتا المسيسيبي. تحوّلت المنطقة بسرعة إلى فضاء زراعي مخصّص لإنتاج محصول واحد موجّه للتصدير، وجرت تعبئة رؤوس أموال وخبرات زراعية من ولايات جنوبية أخرى، كما نُقل آلاف العبيد إلى الدلتا لتأمين قوة العمل اللازمة لهذا التوسع.

بحلول عام 1840 تجاوز عدد العبيد في مقاطعة واشنطن معدل 10 عبيد لكل فرد أبيض، وفي عام 1850 بلغ متوسط ما تمتلكه العائلة البيضاء الواحدة أكثر من 80 عبدًا، ما يعكس درجة عالية من تركّز العمل القسري داخل هذا الاقتصاد الزراعي؛ وبرز ستيفن دنكان (Stephen Duncan) كأحد أكبر ملاك المزارع في المنطقة، إذ امتلك 1036 عبدًا، وقدّرت ثروته في أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر بنحو 1.3 مليون دولار، وهو رقم ضخم بمقاييس تلك المرحلة.

أصبحت مزارع الدلتا مشروعات رأسمالية ضخمة تتطلب استثمارات كبيرة في الأرض والعبيد والبنية التحتية، وتدفقت الأرباح من التربة الخصبة والعمل القسري إلى شبكة أوسع من التجار والمموّلين، بما في ذلك رأس المال الأوروبي. بهذا التنظيم الزراعي المركّز تأسس اقتصاد قطن يقوم على ملكية بيضاء للأرض ورأس المال، ويرتبط مباشرة بالأسواق العالمية التي جعلت من القطن محورًا للثروة والنفوذ في الجنوب الأميركي خلال القرن التاسع عشر.

حين يصل السرد إلى الثورة الصناعية، يضع بِكَرت الاختراعات في مكانها بوصفها حلولًا إدارية لمشكلة إنتاجية ومكانّية؛ أي أن الآلات ترفع إنتاجية العمل، والمصنع يخلق نظامًا زمنيًا صارمًا، والإنتاج الآلي يحتاج تشغيلًا متواصلًا، ومن هنا تتبدل وظيفة الحكم الإمبراطوري لأن استمرارية الآلة تُحوّل انقطاع الإمداد إلى خسارة فادحة، فتتوسع السيطرة على الزراعة، وتُعاد هيكلة مناطق مثل الهند ومصر حول زراعة أحادية للتصدير، وتتعمّق العبودية في الجنوب الأميركي بالتوازي مع اتساع المصانع في بريطانيا، فتبدو الصناعة أقل كحدث محلي وأقرب إلى رأس شبكة تُزامن أنظمة عمل مختلفة داخل دورة واحدة فيها حصاد، وشحن، وائتمان، وتصنيع، وتوزيع، ثم استهلاك.

انقسام نموذجي الرأسمالية (الحربية والصناعية)

يقدّم الكتاب الحالة الأميركية بوصفها نموذجًا مكثّفًا لانقسام بنيوي بين شكلين من التنظيم الاقتصادي تشكّلا في

الوقت نفسه داخل دولة واحدة؛ ففي الجنوب تكرّس اقتصاد زراعي واسع النطاق قائم على مزارع القطن والعبودية، حيث تركزت الأرض ورأس المال والعمل القسري في وحدات إنتاج ضخمة موجّهة نحو التصدير، بينما شهد الشمال مسارًا مختلفًا ارتكز على التصنيع والميكنة وتراكم رأس المال الصناعي وتوسّع شبكة المصانع والمصارف والموانئ، فتكوّن تباين واضح بين منطقة تُنتج المادة الخام ضمن منطق توسعي يعتمد السيطرة على الأرض والعمل، ومنطقة تُحوّل هذه المادة إلى سلع صناعية ذات قيمة مضافة عالية داخل إطار مؤسسي وصناعي متطور.

بحلول عام 1860 بلغ عدد المغازل في الولايات المتحدة نحو 5 ملايين مغزل توزعت بين رود آيلاند ونيوجيرسي وميريلاند ونيويورك ونيوهامبشاير، وهو رقم يكشف عن اتساع صناعة القطن بوصفها أهم صناعة تحويلية من حيث حجم رأس المال وعدد العمال والقيمة الصافية للإنتاج. هذا التمركز الصناعي في الشمال ترافق مع توسّع زراعي مكثف في الجنوب، فصار الاقتصاد الأميركي يعمل عبر شطرين متكاملين ومتباينين في الوقت نفسه؛ بحيث يوفر الجنوب الألياف الخام بكميات هائلة، والشمال يعيد تشكيلها داخل مصانع ضخمة ترتبط بشبكات تمويل وتجارة عابرة للأطلسي.

حمل هذا الانقسام بين رأسمالية زراعية توسعية قائمة على العبودية، ورأسمالية صناعية ميكانيكية تعتمد على العمل المأجور والتنظيم المؤسسي، توترًا سياسيًا واقتصاديًا تصاعد تدريجيًا حتى انفجر في الحرب الأهلية. وعندما لجأ الجنوب إلى استخدام القطن كورقة ضغط عبر تقليص الإمدادات، أصيبت المصانع البريطانية بما عُرف بـ "مجاعة القطن"، فاستجابت الإمبراطورية البريطانية بتوسيع زراعة القطن في الهند ومصر، فتحوّل النقص إلى فرصة لإعادة توزيع الإنتاج على نطاق أوسع داخل الفضاء الاستعماري. وقعت مجاعة القطن بين عامي 1861و 1865 عندما أدى الحصار البحري على موانئ الجنوب الأميركي إلى توقف نحو 80% من إمدادات القطن الخام إلى بريطانيا، فتعطلت صناعة النسيج في لانكشير فتضرر ما بين 400,000 إلى 500,000 عامل بشكل مباشر، وتأثر ما يقارب 1 إلى 2 مليون شخص من السكان، وتوقفت أكثر من 60% من طاقة المصانع عام 1862، فيما تلقى نحو 250,000 عامل إعانات إغاثة. لم تسجل وفيات جماعية واسعة في بريطانيا بسبب شبكات الدعم، لكن الأزمة أدت إلى بطالة وفقر شديدين، ودَفعت بريطانيا إلى توسيع زراعة القطن في الهند ومصر، وهو ما ساهم لاحقًا في هشاشة غذائية ومجاعات في الهند خلال سبعينيات القرن التاسع عشر قُدّر ضحاياها في بعض المناطق بين 6 و10 ملايين شخص.

يبيّن هذا المسار أن الاعتماد الصناعي المكثف على مورد واحد يدفع بسرعة إلى تنويع جغرافي منظم يهدف إلى ضمان استمرارية التدفق، وأن الرأسمالية الصناعية تسعى دومًا إلى تثبيت الإمداد عبر توسيع دائرة السيطرة والربط العالمي، مما يجعل الانقسام الأميركي جزءًا من شبكة اقتصادية أطلسية أوسع تتجاوز حدود الدولة نفسها.

في مصر، تبدو تجربة محمد علي باشا مثالًا واضحًا على التزاوج بين الإكراه السياسي والتحول الصناعي؛ حيث أعاد تنظيم الزراعة عبر احتكار الدولة للأرض والتجارة وفرض التوسع في زراعة القطن طويل التيلة بوصفه محصولًا تصديريًا يمول بناء الجيش والترسانة والمصانع. ارتبطت مصانع الغزل والنسيج مباشرة بالمؤسسة العسكرية، وتشكلت العمالة عبر نظم تجنيد وإدارة مركزية، فكان التصنيع جزءًا من مشروع قوة توسعية في السودان والشام.

في هذا النموذج اندمج القطن والدولة والجيش ضمن منظومة واحدة؛ كون الاقتصاد موّل القوة، والقوة أعادت تنظيم الاقتصاد؛ وبالتالي تحقق تحول صناعي سريع عبر الحماية والاحتكار، ثم أعادت التحولات في ميزان القوى الدولي رسم حدود هذا المسار، فبقيت التجربة دالة على ارتباط التصنيع المبكر ببنية دولة عسكرية مركزية.

احتلت مصر المرتبة الخامسة في العالم في عدد مغازل القطن لكل فرد، إذ ضمت نحو 80 مغزلاً آليًا لكل ألف نسمة، مقارنة ببريطانيا التي أسست 588 مغزلا وسويسرا التي ضمت 265 مغزلًا لكل ألف نسمة.

أخلاقيات حشد العمالة وشروط الآلة

يكشف الكتاب انتقال النظام الاقتصادي من طور يعتمد على العمل القسري المباشر إلى طور تنظيمي تديره الدولة الحديثة عبر القانون والعقود والضبط الإداري، حيث صار حشد العمالة عملية سياسية واقتصادية متكاملة تستند إلى تشريعات وتشريعات مضادة، وإلى تدخل رسمي في سوق العمل بحجة حماية الإنتاج والاستقرار الاجتماعي. يشير بكرت إلى عام 1867 حين مُنح حق التصويت لقطاعات أوسع من الرجال في إنكلترا، ثم إلى عام 1875 حين رُفعت القيود الجنائية عن العمل النقابي، وصولًا إلى عام 1918 حين اتسع الاقتراع أكثر، ما يكشف مسارًا تدريجيًا لاعتراف الدولة بالعمال كقوة اجتماعية وسياسية داخل النظام الصناعي، ويبيّن أن إدماجهم في المجال العام جاء ضمن توازن دقيق بين مطالب العدالة الاجتماعية ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي.

في هذا السياق تتبدل أخلاقيات التوظيف من منطق السوق البسيط إلى منطق إدارة الجسد والزمن؛ فالمصنع يحتاج انتظامًا صارمًا في الحضور والأداء، وتفرض الآلة إيقاعها اليومي على حياة العمال، فتتشكل علاقة جديدة بين الإنسان والعمل تقوم على الانضباط والدقة والاستمرارية. ترتبط شروط التوظيف بقدرة العامل على التكيّف مع زمن صناعي محسوب بالدقائق والساعات، وتتحول الكفاءة إلى قدرة على الالتزام بإيقاع الآلة. ومع ارتفاع الأجور نسبيًا في بريطانيا، تظهر استراتيجيات لضبط التكاليف عبر توسيع تشغيل النساء والأطفال، وتبرز شهادات مثل شهادة إلين هوتون عام 1833 حول أيام عمل امتدت إلى 12 ساعة ونصف، وما رافقها من ضغط متواصل وسرعة أداء وعقوبات، لتجسّد المعنى الإنساني لشروط الآلة.

يعكس الكتاب إدراك الدولة أن الاستقرار الصناعي يتطلب تسوية بين الرأسماليين والعمال؛ فإقرار الحق في التنظيم النقابي عام 1875 يمثل لحظة اعتراف بأن النزاعات العمالية جزء من البنية الصناعية نفسها، وأن احتواءها عبر القانون يحقق توازنًا أفضل من المواجهة المفتوحة. غير أن هذا التوازن ظل مرتبطًا بحماية حقوق الملكية واستمرارية الإنتاج، إذ بقيت أولويات النظام موجّهة نحو ضمان التدفق المنتظم للسلع ورأس المال.

يمتد التحليل إلى علاقة الزراعة الأحادية بالهشاشة الغذائية، حيث يبيّن الكتاب أن إعادة توجيه مناطق بأكملها نحو محصول تصديري مثل القطن يخلق تبعية عميقة للأسعار العالمية؛ وعندما تتبدل الأسعار أو تتعثر الأسواق، تتحمل المجتمعات الزراعية عبء الصدمة، فتتسع رقعة الفقر وتظهر المجاعات كنتيجة مباشرة لتوزيع غير متكافئ للمخاطر داخل النظام العالمي. يتحول الغذاء إلى سلعة مرتبطة بالقدرة الشرائية، ويغدو أمن المعيشة تابعًا لإيقاع السوق الدولية، بينما تستفيد المراكز الصناعية من انتظام التصدير وسداد الالتزامات المالية.

كما يمكن ان نستشفّ مفارقة أخلاقية عميقة؛ حيث توسّع الحقوق السياسية تدريجيًا بين 1867 و1918، وتنامي الاعتراف بالنقابات، يقابله استمرار تفاوت القوة بين الدولة ورجال الأعمال من جهة، والعمال من جهة أخرى، داخل بنية اقتصادية تعطي الأولوية لاستقرار الإنتاج. تصبح أخلاقيات العمل جزءًا من هندسة اجتماعية تهدف إلى خلق قوة عاملة منضبطة ومؤهلة، وتتحول المظالم من مواجهات مباشرة إلى صراعات قانونية وتنظيمية داخل مؤسسات الدولة.

دور الدولة في الإمبراطورية

تُظهر هذه الصفحات الدولة بوصفها المهندس الخفي الذي أعاد تشكيل اقتصاد القطن عبر أدوات متدرجة تبدأ بالحماية وتنتهي بإعادة تنظيم العمل؛ إذ أدارت الدولة عملية نقل الملكية عبر معاهدات مدعومة بالقوة، فأعادت تعريف من يملك الأرض ومن يحق له استثمارها، ووفرت الغطاء القانوني لتوسّع مزارع القطن ومصانع الغزل. داخل هذا الإطار، صارت الملكية محمية بقواعد رسمية، وتحول استجلاب العبيد ونقلهم وتوظيفهم إلى ممارسة تجري داخل نظام معترف به ومسنود بتشريعات تنظم البيع والشراء والعقود. ثم يتقدم دور الدولة إلى مستوى البنية القانونية التي تحكم الائتمان، حيث تُظهر مزرعة رانيميد في مقاطعة ليفلور نموذجًا لاقتصاد يقوم على ديون بفوائد بلغت 25% على الغذاء و35% على الكساء، وهي معاملات تعمل ضمن نظام تعاقدي تضمنه المحاكم وتدعمه سلطة تنفيذية، ما يجعل القطن المحصول الأكثر قابلية للتحويل إلى نقد داخل شبكة تجارة عالمية. وفي مرحلة لاحقة، تتوسع وظيفة الدولة لتعيد تنظيم العلاقة بين رأس المال والعمل عبر الضرائب والقوانين والاعتراف بالأطر النقابية، فتتحول السيطرة من عنف مباشر إلى ضبط مؤسسي يرسّخ هيمنة الرأسمالية الصناعية؛ ليمتد هذا المنطق إلى الزمن المعاصر من خلال الإعانات الحكومية الأميركية لمزارعي القطن، حيث تتدخل الدولة لضبط الأسعار وتعويض التقلبات وحماية القدرة التنافسية في السوق العالمية. هكذا تكشف الصور عن مسار متصل فيه الدولة تحمي الملكية، تضع التعريفات والقواعد، تبني بنية قانونية تضمن تنفيذ العقود، ثم تستخدم أدوات مالية حديثة للحفاظ على استقرار القطاع، فتغدو الرأسمالية شبكة تشغيلية تقف خلفها هندسة سياسية وقانونية دقيقة.

العصر الحالي بين بنغلادش وبنين وعمالقة التجزئة

يقدّم بِكَرت في خاتمة "إمبراطورية القطن" بنغلادش وبنين بوصفهما نقطتين كاشفتين لاستمرار منطق الإمبراطورية داخل شكل معاصر أكثر نعومة في الأدوات وأكثر صرامة في النتائج؛ على اعتبار أن بنين تمثل طرف المادة الخام حيث يُدفَع للمزارع أجر يومي شديد الانخفاض، وبنغلادش تمثل طرف التحويل الصناعي حيث تتكدس مصانع الخياطة والتجميع التي تنتج جزءًا كبيرًا من ملابس الماركات العالمية، بينما تتموضع المراكز الفعلية للربح والقرار في عواصم الشركات العملاقة للتجزئة والتصميم والتسويق. يتضح لدينا أن العولمة التي تبدو على السطح شبكة تبادل حر، تعمل

عمليًا كترتيب أدوار شديد التفاوت فيه طرف يقدّم العمل الرخيص والبيئات الضعيفة الحماية، وطرف يقدّم العلامة التجارية والتمويل والتحكم بالطلب، وطرف استهلاكي واسع يحصل على سعر منخفض يخلق وهم الوفرة، في حين يتراكم فائض القيمة في طبقة الشركات التي تملك القدرة على التحريك والاختيار والتبديل السريع بين البلدان.

تظهر بنغلادش في هذا البناء كـمصنع عالمي للملابس، لأنها جزء من سلسلة توريد وتصنيع ولأنها تمسك الحلقة الأكثر كثافة عملًا والأقل حماية، بحيث لديها (شأنها شان مقاطعات في الصين مثل إقليم تشينجيانغ) خياطة القطع، وتجميعها، وتسليمها ضمن مهل ضيقة ومعايير جودة يفرضها المشتري العالمي. تُحوَّل المخاطر إلى الداخل البنغلادشي وتحمل الحكومة والصناعيون البنغلادشيون سلامة العامل، وضغط الزمن، وتذبذب الطلبيات، والإغلاق المفاجئ، بينما يحتفظ عملاق التجزئة بميزة تبدو بسيطة لكنها حاسمة، وهي القدرة على نقل الطلب. هذه القدرة تصنع انضباطًا اقتصاديًا جديدًا يشبه السوط القديم في وظيفته؛ فالمصنع البنغلادشي يتنافس على البقاء عبر خفض التكلفة، والعمال يقبلون بالأجور الضعيفة لأن البديل بطالة واسعة، والحكومة تدخل غالبًا بوصفها ضامنًا لجاذبية الاستثمار عبر تسهيلات تنظيمية ومناطق صناعية وتخفيف قيود، فتتكوّن منظومة كاملة هدفها المركزي ضمان استمرار التدفق نحو رفوف المتاجر في أوروبا والخليج العربي وأميركا.

لا ننظر إلى الفجوة الطبقية هنا على انها مجرد فرق أجور بين عامل وخبير، بقدر ما هي هوّة في مواقع السيطرة داخل السلسلة؛ فالعامل في بنغلادش يبيع وقته في حلقة لا تمنحه ملكية ولا تفاوضًا فعّالًا على السعر، بينما عملاق التجزئة يملك العلامة والطلب وقنوات التوزيع وبيانات السوق والقدرة على التسعير، أي يملك الزمن نفسه؛ أي يسرّع الإنتاج حين يريد، ويبطئه حين يريد، ويغيّر البلد حين يريد. بهذه السيطرة يتحول انخفاض الأجور في بنغلادش إلى سياسة ضمنية تُدار عبر المنافسة بين الدول على جذب العقود، فتظهر المنافسة نحو الأدنى كآلية تشغيلية لإبقاء تكلفة العمل تحت السيطرة. وفي اللحظة التي يرفع فيها بلد ما كلفة العمل قليلًا، تُستخدم مرونة النقل لإعادة التموضع، فيبقى العامل محاصرًا داخل سقف معيشي منخفض، ويبقى المصنع محكومًا بعقود قصيرة وخصومات وضغط تسليم.

هذا هو الامتداد المباشر لمنطق "إمبراطورية القطن" كما يشرحه بِكَرت؛ أي أن المنظومة تبحث دائمًا عن عمل

أرخص ومخاطر أرخص، وتعيد توزيعها على الأطراف، بينما تتجمع الأرباح والقدرة على القرار في المراكز. تقدم بنين الطرف الزراعي الذي يتحمل تقلبات الأسعار العالمية ويقبض عائدًا يوميًا متدنيًا، وبنغلادش تقدم الطرف الصناعي الذي يتحمل مخاطر السلامة وظروف العمل، وفي المقابل تملك شركات التجزئة الكبرى هوامش مناورة عالية لأنها تتحكم بالمشتريات، بالتصميم، بالإعلان والتسويق والربح الاعلى، وبسلاسل الشحن، فتجعل سعر القطعة النهائية منخفضًا للمستهلك الغربي من دون أن يدفع المركز كلفة هذا الانخفاض داخل شروط عمله.

أما من زاوية أخلاق العمل، يعيد هذا الواقع إنتاج سؤال الكتاب القديم بصيغة جديدة، وهو حول أن الإكراه ينتقل من شكل عنف مباشر إلى شكل تنظيم تجاري تعاقدي يجعل الاستمرار مشروطًا بالامتثال، فالعامل لا يرى السوط، لكنه يرى تهديد الإغلاق ونقل الطلبيات وتقلص الدخل؛ ويرى أن المعيار الذي تفرضه العلامة العالمية أقوى من قدرة الدولة المحلية على فرض حماية اجتماعية كاملة. بهذا المعنى، تمثل بنغلادش قلب المفارقة فهي بلد يحمل جزءًا كبيرًا من عبء التصنيع العالمي، لكنه يواجه فجوة طبقية عميقة لأن القيمة الأكبر تتشكل في مكان آخر، في حلقات التسويق والتمويل والبيانات والتجزئة، حيث تقيم الشركات العملاقة التي تدير الطلب وتحوّل الأقمشة والجهد البشري إلى أرباح وعلامات ونفوذ.

في الختام

يمتلك الكتاب قوة تفسيرية عالية لأنه يعيد تنظيم عناصر متفرقة داخل إطار واحد وهي العبودية، والاستعمار، والتمويل، والتكنولوجيا، والقانون، والعمل المأجور، ثم يبيّن ترابطها الوظيفي داخل سلعة واحدة؛ ومع هذا الاتساع نفسه تبرز مساحة لأسئلة تكميلية فيها تاريخ الاستهلاك يبدو أقل حضورًا مقارنة بتاريخ الإنتاج، لأن ملايين زبائن القطن عبر القرون، وعادات اللباس والموضة والهوية والذوق، تستحق مسارًا يشرح كيف صنع القطن رغبات الناس بقدر ما لبّى رغباتهم.

يفتح هذا الاتساع المجال لامتدادات بحثية تزيد العمل ثراءً، إذ يمكن توسيع دراسة تاريخ الاستهلاك لفهم أثر القطن في تشكيل أنماط اللباس والهوية والذوق، كما يمكن تعميق البحث في أشكال التكيّف المحلي داخل المجتمعات التي اندمجت في الاقتصاد الإمبراطوري، حيث أعادت هذه المجتمعات ترتيب أوضاعها ضمن حدود الممكن وساهمت

بدورها في تشكيل المسار الاقتصادي.

يخرج القارئ بصورة للرأسمالية بوصفها بنية تاريخية تنظّم الإنتاج عبر أدوات القوة والقانون والائتمان والعمل، وبصورة للثورة الصناعية كمرحلة رسّخت هذا الانتظام وحوّلت تدفقات المادة الخام إلى إيقاع صناعي دائم، وبصورة للعولمة كتوزيع منظم للأدوار بين المراكز والأطراف. يغدو القطن في هذا السياق مادة تأسيسية لفهم العالم الحديث، لأنه يكشف كيفية ربط الأراضي البعيدة والأجساد العاملة والموانئ والمصانع والأسواق داخل شبكة واحدة، واستمرار هذا المنطق اليوم عبر سلاسل توريد تدفع الكلفة إلى الهوامش وتجمع العائد في المراكز، ليقدّم بِكَرت تاريخًا عالميًا يشرح بنية الروابط وإدارة المخاطر وطريقة تشغيل الاقتصاد الحديث.

الكاتب: مهيب الرفاعي